مجلة بحوث جامعة تعز Taiz University Research Journal العدد (48) Issue (48) TURJ ISSN : 2958-7484 Vol :48.pp.61-86 يونيو 2026م June 2026م

دور تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في تحقيق النمو الاحتوائي

الباحث / احمد محمد عبدالحميد البكيلي

ا.م.د/ فيصل محمد علي القباطي

م / ١٤٤٧هـ

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وتحديد دوره في تحقيق النمو الاحتوائي، مع استكشاف الآليات المستقبلية الكفيلة بتعزيز كفاءة التمويل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة موجهة إلى عينة طبقية عشوائية مكونة من (٢٢٢) مشاركًا من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وطلبة الدراسات العليا في ثلاث جامعات يمنية (تعز، عدن، إقليم سبأ).

أظهرت النتائج أن واقع التمويل الجامعي يتسم بمحدودية واضحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٢.٨٨) بانحراف معياري (٠.٩٤) ووزن نسبي (٥٧.١٦٪)، مما يعكس مستوى "متوسطًا" في إدراك أفراد العينة، ويشير إلى استمرار الاعتماد شبه الكلي على المخصصات الحكومية وضعف التنوع في مصادر التمويل. كما تبين أن التمويل الجامعي يسهم بدرجة "مرتفعة" في دعم النمو الاحتوائي (المتوسط ٣.٥٣، الوزن النسبي ٧٠.٦٪)، فيما حصل محور آليات التمويل المستقبلية على أعلى تقييم (٨٢.١٨٪)، بما يعكس إدراكًا واسعًا لأهمية تبني آليات جديدة قائمة على الشفافية وربط التمويل بالأداء. وأظهرت النتائج أن العلاقة بين التمويل الجامعي والنمو الاحتوائي كانت متوسطة (R^2 = 0.465)، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالجنس لصالح الذكور، والمؤهل العلمي لصالح حملة البكالوريوس، والوظيفة لصالح الإداريين، وسنوات الخبرة لصالح أصحاب الخبرة الطويلة.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم الجامعي – النمو الاحتوائي –– آليات التمويل المستقبلية – اليمن.

Abstract

This study analyzes the reality of university financing in Yemen and its role in promoting inclusive growth, while exploring future mechanisms to enhance financial efficiency. Using a descriptive-analytical approach, data were collected from a stratified random sample of 222 faculty members, administrators, and postgraduate students across three universities (Taiz, Aden, and Saba Region).

Findings indicate that university financing remains limited, with an overall mean of 2.88, a standard deviation of 0.94, and a relative weight of 57.16%, reflecting a "moderate" perception and continued reliance on government allocations with weak diversification of funding sources. In contrast, financing was found to contribute significantly to inclusive growth (mean = 3.53; relative weight = 70.6%), while future financing mechanisms received the highest evaluation (82.18%), underscoring the importance of adopting transparent, performance-based funding strategies. The relationship between financing and inclusive growth was moderate ($R^2 = 0.465$). Significant differences were observed across demographic and institutional variables, favoring males, bachelor's degree holders, administrators, and respondents with longer professional experience.

Keywords: University Education Financing – Inclusive Growth – Future Financing Mechanisms – Yemen

المقدمة

يُعد التعليم الجامعي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات الحديثة، إذ يمثل المحرك الرئيس للتقدم العلمي والتكنولوجي، ومصدر الكفاءات البشرية المؤهلة القادرة على قيادة التنمية في مختلف القطاعات (UNESCO, 2015). وفي سياق الدول النامية، ومنها الجمهورية اليمنية، تتضاعف أهمية التعليم الجامعي باعتباره أداة فاعلة في بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الابتكار، وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي يتسم بالشمولية والعدالة (World Bank, 2018).

فالجامعات لا تقتصر على دورها التقليدي في التدريس، بل تُعد مراكز للإشعاع الفكري والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مما يجعلها شريكًا رئيسًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (**UN, 2015**؛ الحيدري، ٢٠٢٥). ومع ذلك، يواجه التعليم الجامعي في اليمن تحديات جمة أبرزها التمويل، حيث أظهرت الدراسات الدولية أن ضعف التمويل وتراجع البنية التحتية يحدّ من قدرة الجامعات على أداء دورها في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. (World Bank, 2024؛ UNESCO, 2024).

إن تحقيق النمو الاحتوائي، الذي يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في عوائد التنمية ويقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة التعليم الجامعي وإمكانية الوصول إليه (UNDP, 2019). فالتعليم العالي الجيد يفتح آفاقًا واسعة للشباب، ويزودهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل المتغير، ويعزز فرصهم في الحصول على وظائف لائقة، وبالتالي يساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة. كما أن البحث العلمي والابتكار، اللذان يمثلان جوهر العمل الجامعي، يلعبان دورًا حاسمًا في إيجاد حلول للتحديات التنموية الملحة مثل الأمن الغذائي، والصحة، والطاقة المتجددة، مما يدعم التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (OECD, 2020).

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجمهورية اليمنية، وتأثير الصراعات والأزمات المتتالية، تدهورت البنية التحتية للتعليم الجامعي، وتراجعت جودة مخرجاته، وأصبح الحصول على تعليم جامعي جيد رفاهية لا يمتلكها الجميع (UNICEF, 2021). هذا الوضع يهدد قدرة التعليم الجامعي على أداء دوره المنشود في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، مما يستدعي البحث عن رؤى مستقبلية ومقترحات مبتكرة لتمويله تضمن استدامته وفاعليته.

ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في تحقيق النمو الاحتوائي، من خلال استعراض التحديات الراهنة واقتراح آليات تمويل مبتكرة تضمن استدامة التعليم الجامعي وفاعليته في دعم التنمية الشاملة.

مشكلة الدراسة

يعاني التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية من قصور هيكلي في منظومة التمويل، انعكس سلبًا على قدرته في الإسهام الفاعل بتحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة (الحُمّامي، ٢٠١٧). وتتجلى المشكلة في ثلاثة أبعاد رئيسة:

١. **الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي** :إذ تعتمد الجامعات الحكومية بشكل شبه كامل على الموازنات العامة، التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار في ظل الأوضاع الراهنة، مما يضعف قدرتها على التخطيط طويل الأجل وتطوير البرامج والبنية التحتية (السقّاف، ٢٠١٨).

٢. **ضعف التمويل الذاتي وتنويع مصادر الدخل** :حيث تظل مساهمة التمويل الذاتي محدودة للغاية، في ظل غياب استراتيجيات واضحة لتنويع الموارد عبر الشراكات مع القطاع الخاص، أو البحث العلمي التطبيقي، أو الاستثمارات الوقفية، أو برامج التعليم المستمر المدفوعة (الزوكة، ٢٠١٩).

٣. **تأثير الصراع على البنية التحتية والقدرات البشرية** :فقد أدت سنوات الحرب إلى تدمير جزئي أو كلي للمنشآت الجامعية، ونزوح الكفاءات الأكاديمية، وتوقف برامج التعاون الدولي، مما انعكس سلبًا على جودة التعليم الجامعي وقدرته التنافسية **(OCHA, 2022).**

هذه التحديات مجتمعة تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة النظر في منظومة تمويل التعليم الجامعي في اليمن، بما يضمن استدامته وفاعليته في تحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة.

أسئلة الدراسة: انطلاقًا من المشكلة السابقة، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١) ما واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية؟
٢) ما دور تمويل التعليم الجامعي في تحقيق النمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية؟
٣) ما الآليات التمويلية المستقبلية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية؟

٤) ما طبيعة العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي والنمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية؟

٥) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** بين إجابات أفراد العينة حول واقع دور تمويل التعليم الجامعي في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، تُعزى إلى متغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

١) تحليل واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

٢) تحديد دور تمويل التعليم الجامعي في تحقيق النمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية.

٣) استكشاف الاليات التمويلية المستقبلية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي في التعليم الجامعي اليمني.

٤) فحص العلاقة بين التمويل الجامعي والنمو الاحتوائي في السياق اليمني.

٥) الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة **(α≤0.05)** بين إجابات أفراد العينة حول واقع دور تمويل التعليم الجامعي في تحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، تُعزى إلى متغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من جانبين رئيسين:

الأهمية النظرية: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بتمويل التعليم الجامعي من منظور النمو الاحتوائي، من خلال تحليل واقع التمويل في اليمن وربطه بالعدالة الاجتماعية وجودة التعليم.

الأهمية التطبيقية: توفر الدراسة لصنّاع القرار والجامعات اليمنية رؤى عملية حول الاختلالات التمويلية القائمة، وتقترح بدائل مبتكرة لتنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقلالية المالية، بما يدعم استدامة التعليم الجامعي ويعزز دوره في تحقيق النمو الاحتوائي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع تمويل التعليم الجامعي في اليمن، وتأثيره على النمو الاحتوائي.

محددات الدراسة

١. **المحدد الموضوعي** :تنحصر الدراسة في جانب التمويل الجامعي وعلاقته بالنمو الاحتوائي.

٢. **المحدد المكاني:** تركز الدراسة على الجامعات الحكومية (جامعة تعز، جامعة عدن، جامعة اقليم سبأ) ويعود اختيار هذه الجامعات إلى كونها تمثل مراكز أكاديمية رئيسة تغطي نطاقًا جغرافيًا متنوعًا، إضافة إلى اعتمادها بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة العلاقة بين التمويل الجامعي والنمو الاحتوائي.

٣. **المحدد الزمني:** تمت الدراسة الميدانية في العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م.

مصطلحات الدراسة

١-**تمويل التعليم الجامعي(University Education Funding) :** يُقصد بتمويل التعليم الجامعي "مجموعة الموارد المالية التي يتم تخصيصها للمؤسسات التعليمية الجامعية لتغطية تكاليفها التشغيلية والرأسمالية، بما في ذلك رواتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وتكاليف البحث العلمي، وصيانة المرافق، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الطلابية. (الشمري، ٢٠١٥؛ Bayoumi, 2018.)

- **التعريف الإجرائي:** يُقصد به في هذه الدراسة حجم ونوعية الموارد المالية المتاحة للجامعات الحكومية في الجمهورية اليمنية، سواء من المخصصات الحكومية أو التمويل الذاتي أو الشراكات، ومدى كفايتها لتحقيق الاستدامة وجودة التعليم الجامعي.

٢-**النمو الاحتوائي(Inclusive Growth) :** يُعرف النمو الاحتوائي بأنه "نمو اقتصادي مستدام يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها، بحيث يقلل من الفقر وعدم المساواة، ويوفر فرصًا متكافئة للجميع، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات المهمشة والضعيفة.(IMF, 2018) "

- **التعريف الإجرائي:** يقصد به في هذه الدراسة قدرة التعليم الجامعي الممول بشكل كافٍ على تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص الحصول على تعليم جيد، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، بما يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

ثانياً: الدراسات السابقة:

-**دراسة عبد العزيز (٢٠١٨):** هدفت الى معرفة مدى نجاح مجانية التعليم العالي في مصر في تحقيق النمو الاحتوائي وأسباب ذلك، إضافة إلى بحث الاستراتيجيات البديلة المقترحة لتمويل التعليم العالي بما يحقق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستعرض تجارب دولية في تطبيق فكرة القروض الطلابية، وحلل كفاية وكفاءة وعدالة التعليم العالي في مصر. وأظهرت النتائج أن مجانية التعليم العالي لم تحقق بصورة كافية

أهداف النمو الاحتوائي، مما يستدعي التفكير في بدائل تمويلية أكثر عدالة وكفاءة، مثل إمكانية تطبيق نظام قروض موجهة للطلاب الفقراء.

–**دراسة بدر (٢٠١٩):** هدفت إلى تحديد مفهوم النمو الاحتوائي والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقه، واقترحت نموذجًا رياضيًا لدراسة محدداته. استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي في عرض الأدبيات ذات العلاقة بالنمو الاحتوائي، والتحليل الرياضي في توصيف النموذج المقترح. وتوصل البحث إلى أن النمو الاحتوائي يشمل تحقيق نمو اقتصادي كشرط ضروري، بالإضافة إلى توليد فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية كشرط كافٍ لتعزيز رفاهية المجتمع، مع التركيز على الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية لجذب الاستثمارات الخاصة المولدة لفرص العمل.

– **دراسة عبد الحميد (٢٠٢٠)** هدفت إلى تحليل سياسات تمويل التعليم العالي في مصر ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة، حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة الموازنات العامة وسياسات التمويل القائمة، وتوصلت النتائج إلى أن التمويل الحالي لا يحقق العدالة الاجتماعية ولا يضمن مشاركة جميع الفئات في عوائد التنمية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تمويلية جديدة تعتمد على الأداء وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز كفاءة التمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– **دراسة الغامدي (٢٠٢١)** هدفت إلى تقديم استراتيجية عملية لتمويل التعليم الجامعي من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن المملكة العربية السعودية تشجع على تنويع مصادر التمويل عبر اللوائح والتشريعات والتسهيلات الداعمة لهذا الاتجاه، كما اتجهت حديثًا إلى ربط التمويل الحكومي بإنجازات مؤسسات التعليم الجامعي وفق معايير محددة، وهو نظام معمول به عالميًا. وأوضحت الدراسة أن مصادر التمويل العالمية لا تخرج عن خمسة محاور رئيسة هي: الحكومة، الطلاب، الجامعات، التمويل الشعبي، والتمويل الخارجي. ومن أبرز توصيات البحث: ترشيد نفقات التعليم الجامعي، تبني فكرة الجامعة المنتجة، التخطيط السليم لزيادة الموارد الذاتية عبر الكراسي البحثية والشراكات مع القطاع الخاص والمحافظ الاستثمارية، وأخيرًا تبني الاستراتيجية المقترحة التي عرضها البحث لتعزيز استدامة التمويل الجامعي.

–**دراسة أزيفيدو Azevedo, (2021):** هدفت إلى تحليل أثر تراجع التمويل التعليمي في الدول منخفضة الدخل على النمو الاقتصادي الشامل. اعتمد الباحثون على منهج تحليلي مقارن، وأظهرت النتائج أن ضعف التمويل يؤدي إلى تقليص فرص النمو الاحتوائي ويزيد من فجوات عدم المساواة في سوق العمل، مما يستدعي تبني سياسات تمويلية أكثر استدامة وعدالة.

-**دراسة فوكس وشوندلن (2022) Fox & Schundeln,**: ركزت على أثر التمويل الجامعي في تعزيز المهارات وتقليص البطالة طويلة الأمد. اعتمد الباحثان على منهج تجريبي وتحليلي لقياس العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي والفجوات الاجتماعية. وأكدت النتائج أن التمويل المستدام للتعليم الجامعي يسهم في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز تحقيق نمو أكثر شمولية وعدالة.

- **دراسة مثنّى (٢٠٢٣)** هدفت إلى تشخيص واقع تمويل التعليم في جامعة تعز، وإبراز مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها ومتطلبات تحقيقها، إضافة إلى التعرف على مجالات تطوير مصادر التمويل الجامعي في ضوء هذه المتطلبات.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بنوعيه: المسحي لتشخيص الواقع، والتطويري لصياغة مقترحات مستقبلية، مستخدمًا أداة الاستبانة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي في اليمن، بما في ذلك جامعة تعز، في حين أبرزت الدراسة أن النماذج العالمية الناجحة تقوم على استقلالية الجامعات في إدارة مواردها المالية عبر استثمار إمكاناتها وقدراتها، إلى جانب مساهمات المجتمع والأفراد، وهو ما يشكل توجهًا إصلاحيًا يمكن الاستفادة منه في السياق اليمني.

-**دراسة اليونسكو UNESCO, (2023)**: تناول تقرير "رصد تمويل التعليم" واقع التمويل في الدول النامية، وأشار إلى أن ضعف التمويل يحد من النمو المحتمل ويؤثر على رأس المال البشري. وأكد التقرير أن الاستثمار في التعليم العالي يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق النمو الاحتوائي، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ التي فاقمت التحديات التمويلية وأثرت على فرص العدالة الاجتماعية.

-**دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2024)** تناول التقرير السنوي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واقع التعليم عالميًا، مع التركيز على هيكل التمويل وأدائه في الدول الأعضاء والشركاء. أظهر التقرير أن الاستثمار في التعليم العالي يعد من أهم محددات النمو الاحتوائي، حيث أن الدول التي تعتمد على تنويع مصادر التمويل وتوسيع فرص الوصول تحقق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية.

-**دراسة وزارة التعليم الأسترالية (2024–2025)** هدفت إلى إصلاح منظومة تمويل التعليم الجامعي عبر إدخال نظام **Managed Growth Funding**الذي يربط التمويل الحكومي بالاحتياجات الفعلية للطلاب، خاصة الفئات المهمشة. تضمنت الإصلاحات استثمارًا إضافيًا قدره 2.5مليار دولار أسترالي خلال الفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٥، مع إنشاء لجنة التعليم

العالي الأسترالية (ATEC) لتطبيق هذه السياسات. وأكدت الدراسة أن هذه الإصلاحات ستعزز العدالة الاجتماعية وتوسع فرص الحصول على التعليم الجامعي، بما يحقق النمو الاحتوائي.

– **دراسة بارك ويي Park & Yi (2025) التي** هدفت الى معرفة دور التعليم الإلزامي في تعزيز الشمول المالي عبر تحليل بيانات من ١٦٠ دولة باستخدام نموذج المتغيرات الآلية. أظهرت النتائج أن زيادة سنوات التعليم الإلزامي ترتبط مباشرة بارتفاع مستويات المشاركة الاقتصادية والمالية للفئات المهمشة (النساء، الفقراء، الشباب)، مما يعزز النمو الاحتوائي عالميًا.

الفجوة البحثية: يتضح من مراجعة الأدبيات أن الدراسات المحلية ركزت على تشخيص واقع التعليم الجامعي في اليمن أو اقتراح رؤى عامة لتطويره، بينما تناولت الدراسات العربية سياسات التمويل الجامعي وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية، وأكدت الدراسات الأجنبية الحديثة أن التمويل المستدام والمتنوع شرط أساسي لتحقيق النمو الاحتوائي. ومع ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين منظومة التمويل الجامعي في اليمن وتحقيق النمو الاحتوائي لم تُدرس بعمق كافٍ، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى سدّه عبر تحليل الواقع اليمني واقتراح آليات تعزز النمو الاحتوائي.

الإطار النظري للدراسة

أولاً تمويل التعليم الجامعي: يُعد تمويل التعليم الجامعي أحد أهم عناصر استدامة التعليم العالي وجودته، إذ يمثل الأساس لتغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية، بما في ذلك رواتب أعضاء هيئة التدريس، تكاليف البحث العلمي، وتطوير البنية التحتية (الشمري، ٢٠١٥؛ بيومي، ٢٠١٨). وتشير الأدبيات إلى أن الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي في الدول النامية يؤدي إلى هشاشة مالية تحدّ من قدرة الجامعات على التخطيط طويل الأجل وتطوير برامجها (السقّاف، ٢٠١٨)، كما أن ضعف التمويل الذاتي وعدم تنويع مصادر الدخل يضع عبئًا إضافيًا على الموازنات العامة ويحد من استقلالية الجامعات (الزوكة، ٢٠١٩).

طرق تعزيز التمويل الجامعي وتنوع مصادره: يمثل تنويع مصادر التمويل الجامعي شرطًا استراتيجيًا لاستدامة التعليم العالي وضمان مساهمته في تحقيق النمو الاحتوائي:

١. **الشراكات مع القطاع الخاص:** تمثل مدخلًا مهمًا لتوفير موارد إضافية، حيث يمكن للجامعات أن تستفيد من استثمارات الشركات في مجالات البحث والتطوير، مقابل تزويدها بالكوادر المؤهلة والبرامج التدريبية الملائمة لسوق العمل. وقد

أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2023) بضرورة تعزيز هذه الشراكات لضمان مواءمة التعليم مع احتياجات الاقتصاد.

٢. **الأوقاف الجامعية:** تعد من أبرز الأدوات التقليدية التي أثبتت فعاليتها في الجامعات العالمية والعربية على حد سواء. فقد بينت دراسة الزوكة (٢٠١٩) أن الأوقاف التعليمية في بعض الجامعات العربية ساهمت في تمويل المنح الدراسية والبحث العلمي بشكل مستدام، وهو ما يتوافق مع توصيات تقرير اليونسكو (UNESCO, 2024) حول أهمية الأوقاف في استقلالية الجامعات.

٣. **التعليم الإلكتروني والبرامج المدفوعة: إن** التوسع في التعليم الإلكتروني كأداة لتعزيز التمويل الذاتي للجامعات، من خلال الرسوم الدراسية للبرامج الإلكترونية والتسويق الرقمي للبرامج التدريبية. (العتيبي والتمامي، ٢٠٢٤)

٤. **التمويل القائم على الأداء:** يعد من الآليات الحديثة التي تربط حجم التمويل بمؤشرات الجودة الأكاديمية والبحثية، بما يضمن كفاءة الإنفاق ويحفز الجامعات على تحسين أدائها. وقد أوصى البنك الدولي (World Bank, (2024بتبني هذا النموذج في الدول منخفضة الدخل لتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

٥. **المنح الدولية والمساعدات الخارجية:** تمثل موردًا مهمًا للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، مثل اليمن، حيث أظهرت تقارير الأمم المتحدة (OCHA, 2022؛ UNICEF, 2021) أن المساعدات الدولية ساهمت في استمرار بعض البرامج التعليمية رغم الظروف الصعبة.

٦. **فلسفة الجامعة المنتجة: إن** تبني فلسفة الجامعة المنتجة عبر استثمار المنتجات العلمية والبحثية كآلية للتمويل الذاتي، يعزز استقلالية الجامعات ويقلل من الاعتماد على التمويل الحكومي. الغامدي (٢٠٢١)

ثانياً: النمو الاحتوائي: يُعدّ النمو الاحتوائي أحد المداخل التنموية المعاصرة التي تركز على تحقيق نمو اقتصادي متوازن يضمن توزيعًا عادلًا لعوائده، ويُعزّز فرص المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف فئات المجتمع. ويستند هذا المفهوم إلى مبدأ تقليص التفاوتات الهيكلية، وتمكين الفئات الأقل حظًا من الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، وفي مقدمتها التعليم، بما يسهم في تنمية رأس المال البشري ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني (IMF, 2018؛ UNDP, 2019).

وفي هذا السياق، يحتل التعليم العالي موقعًا محوريًا بوصفه أداة استراتيجية لتعزيز النمو الاحتوائي، نظرًا لدوره في بناء المهارات المتقدمة، وتحسين قابلية التوظيف، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، لا سيما لدى الفئات الهشة مثل الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود (World Bank, 2024). كما يسهم التعليم الجامعي في الحد من الفوارق المكانية والاجتماعية من خلال إتاحة فرص تعليمية أكثر تكافؤًا، بما يدعم تحقيق العدالة التعليمية ويعزز الحراك الاجتماعي (OECD, 2023).

غير أن تحقيق هذا النمط من النمو يتطلب تبني سياسات تمويلية وتعليمية شاملة تراعي الأبعاد الجغرافية والاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الطرفية والريفية التي تعاني من ضعف في البنية التحتية التعليمية، الأمر الذي يستدعي تدخلات موجهة لضمان تكافؤ الفرص (الربيعي، ٢٠٢٤).

متطلبات تحقيق النمو الاحتوائي عبر التعليم العالي: يتطلب تفعيل دور التعليم العالي في دعم النمو الاحتوائي حزمة من السياسات والإجراءات المتكاملة، من أبرزها:

- **توسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم العالي:** يمثل تعزيز فرص القبول الجامعي للفئات المهمشة مدخلًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يسهم ارتفاع معدلات الالتحاق في الدول منخفضة الدخل في تضييق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحراك الاجتماعي (World Bank, 2024).

- **مواءمة البرامج الأكاديمية مع متطلبات سوق العمل:** تكتسب البرامج التعليمية المرنة، التي تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، أهمية متزايدة في إعداد خريجين يمتلكون المهارات اللازمة للاقتصاد المعاصر، بما يعزز فرص التشغيل والإنتاجية (الغامدي، ٢٠٢١).
- **تعزيز آليات الدعم المالي والمنح الدراسية:** تُعدّ سياسات الدعم المباشر، بما في ذلك المنح الدراسية والقروض التعليمية—أدوات فعّالة لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم العالي، وتقليل الأعباء المالية على الفئات ذات الدخل المحدود، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على معدلات الالتحاق والاستمرار (UNESCO, 2024).
- **–دعم البحث العلمي والابتكار:** يمثل الاستثمار في البحث العلمي رافعة أساسية للنمو الاحتوائي، إذ يسهم في إنتاج المعرفة التطبيقية، وتحفيز الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا واستدامة (World Bank, 2023).

ثالث: العلاقة بين النمو الاحتوائي وتمويل التعليم الجامعي:

- **العلاقة تكاملية؛** التمويل الجامعي الكافي والمستدام يسهم في تحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص الوصول، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة (OECD, 2020).

–دور التمويل في المخرجات التعليمية: التمويل الجامعي يسهم في إعداد كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على الاندماج في سوق العمل، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل الفجوات الاقتصادية (World Bank, 2024).

-**دور التمويل في مدخلات الابتكار**: الاستثمار في البحث والتطوير داخل الجامعات يرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ويزيد من فرص التشغيل والإنتاجية، وهو ما يحقق نموًا أكثر احتواءً وعدالة (OECD, 2023؛ الغامدي، ٢٠٢١).

-**وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي**، مما يعزز فرضية أن التمويل الجامعي هو محرك أساسي للنمو الاحتوائي والتنمية المستدامة. (Musa et al., 2023؛ الربيعي، ٢٠٢٤)

إجراءات الدراسة الميدانية

تكوّن مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، وطلبة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية (جامعة تعز، جامعة عدن، جامعة سبأ) خلال العام الجامعي ٢٠٢٥-٢٠٢٦م. حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (٢٢٢) مشاركًا، جرى توزيعهم وفقًا للطبقات الرئيسة الثلاث بما يضمن تمثيلًا متوازنًا لمكونات المجتمع الأصلي.

كما جرى تصنيف أفراد العينة وفق مجموعة من المتغيرات الديموغرافية التي تسهم في تفسير الفروق في إدراك الجاهزية المؤسسية، وهي: النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة. ويوضح الجدول (١) التوزيع التفصيلي للعينة بحسب هذه المتغيرات.

جدول (١) يبين توزيع عينة البحث حسب المتغيرات الديموغرافية

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
1	النوع	ذكر	170	76.6
		انثى	52	23.4
		المجموع	**222**	**100.0**
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	53	23.9
		ماجستير	86	38.7
		دكتوراه	83	37.4
		المجموع	**222**	**100.0**
3	الوظيفة	عضو هيئة التدريس	80	36.0
		إداري	76	34.2
		طالب دراسات عليا	66	29.7
		المجموع	**222**	**100.0**
4	سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	91	41.0
		من ١١إلى أقل من ٢٠ سنة	85	38.3
		أكثر من ٢٠ سنة	46	20.7
		المجموع	**222**	**100.0**
المجموع الكلي			**222**	**100 %**

يُظهر التوزيع العام لعينة الدراسة توازنًا نسبيًا بين الفئات الأكاديمية والإدارية والطلابية، مع ميل طفيف نحو الفئة الأكاديمية وذوي المؤهلات العليا. كما أن وجود نسبة معتبرة من ذوي الخبرة الطويلة إلى جانب الجيل الجديد من الأكاديميين والإداريين يُضفي على الدراسة ثراءً نوعيًا، ويُسهم في تقديم فهم معمّق للواقع المؤسسي والوظيفي في الجامعات اليمنية.

أداة البحث: اعتمد الباحثان على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وذلك لملاءمتها لطبيعة مشكلة الدراسة. وقد صُممت الأداة في صورتها النهائية لتتضمن (٣٠) فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية: (النمو الاحتوائي. وتمويل التعليم الجامعي. وآليات التمويل المستقبلية.)

صدق الأداة وثباتها

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على (١٤) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات الإدارة والعلوم التربوية، حيث أُجريت تعديلات نوعية على صياغة الفقرات بما يضمن وضوحها ودقتها، إضافةً إلى التحقق من انتمائها للمجالات المحددة. وقد أسهمت هذه المراجعة في تعزيز الصدق الظاهري للأداة وضمان ملاءمتها لأهداف الدراسة.

صدق البناء الداخلي: للتحقق من صدق البناء الداخلي للاستبانة، قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)بين كل محور من محاور الأداة والدرجة الكلية للاستبانة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢) يوضح معامل الارتباط بين كل مجالات الاداة والدرجة الكلية

محاور أداة البحث	معامل الارتباط بيرسون	(sig)
المحور الأول: النمو الاحتوائي	**0.673**	**0.000**
المحور الثاني: تمويل التعليم الجامعي	**0.511**	**0.000**
المحور الثالث: اليات التمويل المستقبلية	**0.598**	**0.000**

أظهرت النتائج دلالات إحصائية قوية عند مستوى **(sig = 0.000)**، مما يعكس اتساق الفقرات مع البنية الكلية للأداة.

الثبات: للتحقق من ثبات أداة البحث، استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (٣):

جدول (٣) يوضح معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ (Alpha–Cronbach) لمجالات الأداة

م	المحور	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
١	النمو الاحتوائي	10	0.693
٢	تمويل التعليم الجامعي	10	0.760
٣	اليات التمويل المستقبلية	10	0.832
	المجموع الكلي	30	0.888

تشير القيم إلى أن جميع المحاور قد حققت مستوى ثبات يتراوح بين المقبول والمرتفع، حيث تراوحت معاملات كرونباخ ألفا بين (٠.٦٩٣) و(٠.٨٣٢). فيما بلغت القيمة الكلية (٠.٨٨٨)، وهو ما يدل على مستوى ثبات مرتفع للأداة في مجملها، ويعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

إجراءات التحليل الإحصائي

اعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة أهداف البحث، مستخدمين برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (٢٧)، حيث شملت الإجراءات الإحصاءات الوصفية من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتوصيف خصائص العينة وتوضيح اتجاهات الاستجابات، كما تم تطبيق اختبار (T-Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات مجموعتين مستقلتين مثل الذكور والإناث، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق بين المؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة، مع الاستعانة باختبار (Scheffé) لإجراء المقارنات البعدية عند وجود فروق ذات دلالة إحصائية، إضافة إلى استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين محاور الأداة والدرجة الكلية، فضلاً عن تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression Analysis) لتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاحتوائي وتمويل التعليم الجامعي.

نتائج الدراسة وتفسيرها

السؤال الاول: ما واقع مصادر وآليات تمويل التعليم الجامعي في اليمن؟ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتحديد مدى إدراك أفراد العينة لواقع التمويل، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تمويل التعليم الجامعي.

م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الدلالة اللفظية
١	يعتمد تمويل الجامعات اليمنية أساساً على المخصصات الحكومية.	3.13	.849	62.6	متوسط
٢	توجد مصادر تمويل بديلة (القطاع الخاص والتبرعات والشراكات، والمنح الدولية).	3.04	.943	60.8	متوسط
٣	إدارة التمويل الجامعي تتم وفق معايير الشفافية والعدالة.	2.63	.932	52.6	متوسط
٤	الجامعات تمارس استقلالية مالية في إدارة مواردها التشغيلية والاستثمارية.	3.13	.836	62.6	متوسط
٥	التمويل الحالي يسهم في تحسين بيئة التعلم والبنية التحتية.	2.55	1.000	51.0	ضعيف
٦	توجد سياسات حكومية تشجع الجامعات على تنويع مصادر التمويل.	2.90	.938	58.0	متوسط
٧	الجامعات تخصيص جزء من التمويل لدعم البحث العلمي والابتكار.	2.64	.992	52.8	متوسط
٨	الجامعات تخصص جزءًا من مواردها لدعم الأنشطة الطلابية.	2.99	.912	59.8	متوسط
٩	تعمل الجامعات على تطوير استراتيجيات استثمارية مبتكرة لتعزيز مواردها المالية.	2.89	.913	57.8	متوسط
١٠	توجد اليات رقابية فعالة متابعة كفاءة استخدام الموارد المالية.	2.68	.990	53.6	متوسط
	تمويل التعليم الجامعي	**2.88**	**0.94**	**57.16**	متوسط

أظهرت النتائج أن واقع التمويل الجامعي في اليمن يتسم بالاعتماد شبه الكلي على المخصصات الحكومية (٦٢.٦٪)، مع ضعف واضح في السياسات الحكومية الداعمة لتنويع مصادر التمويل (٥٨.٠٪)، وقصور في تطوير استراتيجيات استثمارية مبتكرة (٥٧.٨٪)، إضافة إلى محدودية الآليات الرقابية الفعالة (٥٣.٦٪). كما برزت فجوة في الحوكمة والشفافية، وضعف في تخصيص الموارد لدعم البحث العلمي (٥٢.٨٪) والأنشطة الطلابية.(59.8%)

بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٢.٨٨) بانحراف معياري (٠.٩٤) ووزن نسبي (٥٧.١٦٪)، وهو ما يعكس مستوى "متوسط" في إدراك أفراد العينة لواقع التمويل الجامعي.

تتفق هذه النتائج مع دراسة عبد العزيز (2018) وعبد الحميد (2020) في مصر، التي أشارت إلى أن التمويل الحالي لا يحقق العدالة الاجتماعية ولا يكفي لتحقيق النمو الاحتوائي، مما يستدعي البحث عن بدائل أكثر عدالة وكفاءة مثل التمويل المبني على الأداء أو القروض الموجهة.

كما تتسق مع دراسة الغامدي (2021) في السعودية التي شددت على ضرورة تنويع مصادر التمويل وربط الدعم الحكومي بإنجازات الجامعات، وهو ما أكدته هذه الدراسة من ضعف التنويع والاعتماد شبه الكلي على المخصصات الحكومية، كما تنسجم النتائج مع دراسة قمحان (2021) ومثنّى (2023) في اليمن، التي أبرزت اعتماد الجامعات اليمنية على التمويل الحكومي وضعف الشراكات المجتمعية.

كما تتوافق مع تقارير OECD (2022) وUNESCO (2023) التي أكدت أن الاقتصار على التمويل الحكومي يحد من كفاءة الجامعات، وأوصت بتبني نماذج تمويل متعددة المصادر ومشروطة بالنتائج الاجتماعية.

تشير النتائج إلى قصور الاعتماد على التمويل الحكومي وحده، مما يعزز الدعوة إلى نماذج تمويل متعددة المصادر مرتبطة بالأداء والنتائج الاجتماعية. وتبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة سياسات التمويل الجامعي عبر تنويع الموارد وتعزيز الاستقلالية المالية وتطوير آليات رقابية فعالة، بما يسهم في تحسين بيئة التعلم ودعم البحث العلمي والابتكار.

السؤال الثاني: "ما **واقع دور تمويل التعليم الجامعي** في **تحقيق النمو الاحتوائي** في الجمهورية اليمنية؟" تم تحليل استجابات أفراد العينة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ويوضح الجدول (٥) نتائج التحليل الإحصائي لمجالات هذا المحور.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور النمو الاحتوائي.

م	الفقـــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الدلالة اللفظية
١	فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي متاحة لجميع الفئات دون تمييز.	3.94	1.120	78.8	عال
٢	التمويل الحكومي والدعم المالي يقلص الفجوة بين طلاب الحضر والريف.	3.64	1.120	72.8	عال
٣	برامج المنح والإعفاءات تدعم التحاق ذوي الدخل المحدود.	3.38	1.162	67.6	متوسط
٤	توجد فجوة في التمويل الموجه للمحافظات النائية.	3.96	.960	79.2	عال

٥	نظام القبول الجامعي يحقق العدالة الاجتماعية في فرص القبول.	3.49	1.104	69.8	عال
٦	السياسات التعليمية الحالية تقلص الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الجامعي.	3.79	.904	75.8	عالي
٧	السياسات التعليمية تلتزم بالعدالة في تمويل التعليم بين الفئات والمناطق.	3.03	1.111	60.6	متوسط
٨	المبادرات الحكومية والمجتمعية تدعم فرص التعليم في المناطق النائية.	3.08	1.067	61.6	متوسط
٩	توجد سياسات وضمانات تكفل حق ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي دون تمييز.	3.11	1.088	62.2	متوسط
١٠	القنوات الإلكترونية للقبول والتسجيل تسهل الالتحاق بالتعليم الجامعي في المناطق البعيدة.	3.87	1.069	77.4	عال
	النمو الاحتوائي	**3.53**	**1.07**	**70.6**	**عال**

تشير النتائج إلى أن التمويل الجامعي في اليمن يسهم بدرجة "عالية" في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣.٥٣) بانحراف معياري (١.٠٧) ووزن نسبي (٧٠.٦٪). وقد برزت مؤشرات إيجابية في إتاحة فرص التعليم لجميع الفئات دون تمييز (٧٨.٨٪)، وتقليص الفجوة بين الجنسين (٧٥.٨٪)، وكذلك بين طلاب الحضر والريف (٧٢.٨٪). كما أظهرت النتائج أن نظام القبول الجامعي يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية (٦٩.٨٪)، وأن القنوات الإلكترونية للقبول والتسجيل تسهل وصول الطلاب في المناطق البعيدة (٧٧.٤٪).

في المقابل، برزت بعض التحديات، منها محدودية برامج المنح والإعفاءات لذوي الدخل المحدود (٦٧.٦٪)، وضعف الالتزام بالعدالة في توزيع التمويل بين الفئات والمناطق (٦٠.٦٪)، إضافة إلى فجوة واضحة في التمويل الموجه للمحافظات النائية (٧٩.٢٪)، وهو ما يعكس الحاجة إلى سياسات أكثر توازنًا في تخصيص الموارد.

تتسق نتائج الدراسة مع بحوث سابقة (عبد العزيز، ٢٠١٨؛ بدر، ٢٠١٩؛ قمحان، ٢٠٢١) التي أبرزت محدودية مجانية التعليم في تحقيق النمو الاحتوائي، وأكدت ضرورة الجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، كما أوضحت تدني

إسهام التعليم الجامعي في اليمن في دعم التنمية المستدامة. وتخلص النتائج إلى أن التمويل الجامعي يمثل أداة لتعزيز العدالة التعليمية وتقليص الفجوات الاجتماعية والجغرافية، مما يستدعي تبني سياسات تمويلية أكثر عدالة وزيادة برامج المنح والإعفاءات الموجهة للفئات الهشة والمحافظات النائية.

السؤال الثالث: "ما هي اليات التمويل المستقبلية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية؟" تم الكشف عن أبرز آليات التمويل المستقبلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور اليات التمويل المستقبلية.

م	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الدلالة اللفظية
١	أؤيد إشراك القطاع الخاص في التمويل بشرط وجود ضوابط تحقق العدالة.	4.18	.906	83.6	عال جداً
٢	أعتبر القروض التعليمية خياراً مناسباً إذا ضمنت العدالة الاجتماعية.	3.78	.936	75.6	عال
٣	الوقف الجامعي يمثل الية فعالة لتحقيق استدامة التمويل.	3.87	.814	77.4	عال
٤	أوافق على رسوم رمزية إذا خصصت لتحسين جودة التعليم.	4.00	.944	80.0	عال
٥	ادعم تعزيز الشراكات الدولية كمصادر تمويل إضافي.	4.07	.815	81.4	عال
٦	اصلاح السياسات المالية الحالية ضروري لاستدامة التمويل الجامعي.	4.33	.827	86.6	عال جداً

٧	أؤيد ربط التمويل الجامعي بمؤشرات الأداء والجودة الاكاديمية.	4.21	.836	84.2	عال جداً
٨	أوافق على مساهمة محدودة للطلاب في تمويل تعليمهم مع وجود دعم للفئات الضعيفة.	3.91	1.016	78.2	عال
٩	تعزيز الشفافية في إدارة التمويل يزيد ثقة المجتمع.	4.33	.833	86.6	عال جداً
١٠	أي آلية تمويل جديدة يجب أن ترافقها ضوابط للمساءلة والشفافية.	4.41	.789	88.2	عال جداً
	اليات التمويل المستقبلية	4.11	0.89	82.18	عال

تشير النتائج إلى أن أفراد العينة يبدون تأييدًا قويًا لعدد من الآليات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٤.١١) بانحراف معياري (٠.٨٩) ووزن نسبي (٨٢.١٨٪)، وهو مستوى "عال". وأبرز الآليات التي حظيت بتأييد مرتفع جدًا هي:

- إصلاح السياسات المالية الحالية.(86.6%)
- تعزيز الشفافية في إدارة التمويل.(86.6%)
- ربط التمويل الجامعي بمؤشرات الأداء والجودة الأكاديمية.(84.2%)
- اشتراط المساءلة والشفافية في أي آلية جديدة.(88.2%)

كما أظهرت النتائج قبولًا ملحوظًا لإشراك القطاع الخاص (٨٣.٦٪)، وتبني رسوم رمزية موجهة لتحسين الجودة (٨٠.٠٪)، وتعزيز الشراكات الدولية (٨١.٤٪). في المقابل، كان التأييد أقل نسبيًا للقروض التعليمية (٧٥.٦٪) ومساهمة محدودة للطلاب مع دعم الفئات الضعيفة (٧٨.٢٪)، وهو ما يعكس حساسية هذه الآليات اجتماعيًا رغم أهميتها الاقتصادية.

تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه عبد العزيز (2018) وعبد الحميد (2020) حول أهمية التمويل المبني على الأداء والعدالة الاجتماعية، ومع دراسة الغامدي (2021) التي شددت على ضرورة ربط الدعم الحكومي بإنجازات الجامعات. كما تنسجم مع توصيات OECD (2022) وUNESCO (2023) التي دعت إلى تبني نماذج تمويل متعددة المصادر، قائمة على الشفافية والمساءلة، لضمان استدامة التعليم العالي وتحقيق النمو الاحتوائي.

في المقابل، تختلف هذه النتائج جزئيًا عن بعض الأدبيات الدولية مثل دراسة **Fox & Schundeln, (2022)** التي أبرزت دور القروض التعليمية والمساهمات الطلابية كأدوات رئيسية للتمويل، إذ جاءت تقديرات أفراد العينة في اليمن أقل دعمًا لهذه الآليات بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة.

تؤكد هذه النتائج أن إصلاح السياسات المالية، تعزيز الشفافية، وتنويع مصادر التمويل هي الركائز الأساسية لتحقيق نمو احتوائي مستدام في التعليم الجامعي اليمني، مع ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية عند تبني آليات تمويل جديدة مثل القروض أو مساهمات الطلاب.

السؤال الرابع: ما طبيعة العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي وتحقيق النمو الاحتوائي؟ تم الإجابة عن هذا التساؤل باستخدام اختبار بيرسون والانحدار الخطي وكانت النتائج كما في الجدول التالي.

جدول (٧) العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي وتحقيق النمو الاحتوائي.

م	العلاقة	R^2	F	Sig.	B
١	**تمويل التعليم الجامعي ↔ النمو الاحتوائي**	.465**	60.59	.001	.456

أظهرت نتائج التحليل باستخدام معامل بيرسون والانحدار الخطي أن العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي والنمو الاحتوائي جاءت متوسطة؛ حيث بلغ معامل التحديد **(R^2 = 0.465)** ومعامل الانحدار **(B=0.456)** عند مستوى دلالة إحصائية عالية **(Sig=0.001).** هذا يعني أن التمويل يفسر نحو (٤٦.٥٪) من التباين في النمو الاحتوائي، وهو ارتباط جوهري يعكس دور التمويل في تعزيز الشمولية التعليمية وتقليص الفوارق بين الفئات والمناطق.

تتفق هذه النتائج مع تقرير **OECD (2021)** الذي أكد أن التمويل الجامعي العادل يعزز الشمولية التعليمية ويقلص الفوارق، مما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة، وتتسق مع دراسة البنك الدولي **(2019)** حول التعليم العالي في إفريقيا التي أوضحت أن التمويل المستدام يساهم في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي، لكنه يحتاج إلى سياسات داعمة لتحقيق أثر شامل، ومع تقرير **UNESCO (2023)** الذي أبرز أن النمو الاحتوائي في التعليم يمثل أحد المداخل الرئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تؤكد النتائج أن التمويل الجامعي العادل والكافي يمثل عاملًا رئيسًا في تعزيز النمو الاحتوائي، وأن هذا النمو بدوره يعد مسارًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن فاعلية التمويل في السياق اليمني تبقى محدودة نسبيًا بسبب التحديات الاقتصادية والمؤسسية، مما يستدعي إصلاحات هيكلية في السياسات التمويلية، وتعزيز الحوكمة والشفافية لضمان تحقيق أثر أكبر على التنمية المستدامة.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين إجابات أفراد العينة حول واقع دور تمويل التعليم الجامعي في تحقيق النمو الاحتوائي في الجمهورية اليمنية، تُعزى إلى متغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)؟ تم استخدام **اختبار (T-Test)** لعينتين مستقلتين لمتغير الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي **(ANOVA)** لبقية المتغيرات. وفيما يلي عرض النتائج:

أولاً: متغير الجنس:

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T-Test) لمتغير الجنس.

المجال	المسمى الوظيفي	العينة	المتوسط الحسابي	مجموع المربعات	قيمة (T)	(Sig.)	القرار
النمو الاحتوائي	ذكر	170	3.56	.584	1.918	.167	غير دال احصائياً
	أنثى	52	3.44	.305			
	المجموع	222	3.53				
تمويل التعليم الجامعي	ذكر	170	2.85	.010	.035	.852	غير دال احصائياً
	أنثى	52	2.87	.276			
	المجموع	222	2.86				
آليات التمويل المستقبلية	ذكر	170	4.12	.121	.396	.530	غير دال احصائياً
	أنثى	52	4.07	.305			
	المجموع	222	4.11				
الأداة ككل	ذكر	170	3.68	.738	5.275	.023	دال احصائياً
	أنثى	52	3.54	.140			
	المجموع	222	3.65				

لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات النمو الاحتوائي (**Sig = 0.167**)، تمويل التعليم الجامعي (**Sig = 0.852**)، وآليات التمويل المستقبلية (**Sig = 0.530**)، وهذا يشير إلى أن إدراك الذكور والإناث لهذه المحاور متقارب ولا يتأثر بالفروق الجندرية.

في المقابل ظهرت فروق دالة في الأداة ككل (**Sig = 0.023**) لصالح الذكور (متوسط = ٣.٦٨ مقابل ٣.٥٤ للإناث)، مما يشير إلى أن الذكور أكثر إدراكًا لدور التمويل الجامعي في دعم النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة.

تتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه عبد الحميد (٢٠٢٠) في مصر من أن الفروق الجندرية في إدراك قضايا التمويل غالبًا ما تكون محدودة، لكنها قد تظهر في التقدير العام للسياسات. كما تنسجم مع دراسة قمحان (٢٠٢١) في اليمن التي أوضحت أن إدراك الذكور والإناث لواقع التمويل متقارب، مع وجود اختلافات طفيفة في التقييم الكلي.

ثانيا: متغير المؤهل العلمي: تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي، ويوضح الجدول (٩) النتائج:

جدول (٩) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	(df)	متوسط المربعات	F قيمة	(Sig.)	القرار
النمو الاحتوائي	بين المربعات	4.420	2	2.210	7.664	.001	دال احصائياً
	داخل المربعات	63.159	219	.288			
	المجموع	67.580	221				
تمويل التعليم الجامعي	بين المربعات	4.210	2	2.105	8.151	.000	دال احصائياً
	داخل المربعات	56.558	219	.258			
	المجموع	60.769	221				
آليات التمويل المستقبلية	بين المربعات	.023	2	.011	.037	.964	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	67.167	219	.307			
	المجموع	67.190	221				
الأداة ككل	بين المربعات	1.708	2	.854	6.270	.002	دال احصائياً
	داخل المربعات	29.828	219	.136			
	المجموع	4.420	2				

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة حول النمو الاحتوائي (Sig.=0.001)، وتمويل التعليم الجامعي(Sig.=0.000) ، وكذلك في الأداة ككل(Sig.=0.002) ، تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي. وهذا يشير إلى أن إدراك واقع التمويل الجامعي ودوره في تحقيق النمو الاحتوائي يختلف باختلاف المستوى العلمي للمستجيب، حيث يميل ذوو المؤهلات العليا إلى تقييم أكثر نقدية مقارنة بذوي المؤهلات الأدنى. ولتحديد اتجاه هذه الفروق من خلال اختبار **(Scheffe)**التي أوضحت أن حملة البكالوريوس قيّموا التمويل والنمو الاحتوائي بشكل أكثر إيجابية مقارنة بحملة الدكتوراه، في حين لم تظهر فروق بين الماجستير والدكتوراه.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في محور آليات التمويل المستقبلية (Sig.=0.964)، مما يعكس اتفاقًا عامًا بين مختلف المؤهلات العلمية حول أهمية تبني آليات جديدة ومستدامة للتمويل الجامعي تتفق هذه النتائج مع دراسة عبد العزيز **(2018)** التي أشارت إلى أن مستوى المؤهل العلمي يؤثر في إدراك قضايا التمويل الجامعي، حيث يميل الأكاديميون إلى التركيز على العدالة والشفافية أكثر من غيرهم. كما تنسجم مع دراسة مثنّى **(2023)** في اليمن التي أوضحت أن اختلاف المؤهل العلمي يؤدي إلى تباين في تقييم السياسات التمويلية، بينما تتفق مع تقارير **UNESCO (2023)**التي أكدت أن التوجه نحو آليات التمويل المستقبلية يحظى بقبول واسع بغض النظر عن الخلفية التعليمية.

تؤكد النتائج أن مستوى المؤهل العلمي يعد متغيرًا مؤثرًا في إدراك قضايا التمويل الجامعي والنمو الاحتوائي، مما يعزز أهمية مراعاة الخلفية الأكاديمية في الدراسات المستقبلية، وضرورة تصميم سياسات تمويلية تراعي اختلاف وجهات النظر بين الأكاديميين والإداريين وطلبة الدراسات العليا، لضمان شمولية أكبر وعدالة في التطبيق.

ثالثًا: متغير الوظيفة: تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)للكشف عن الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير الوظيفة، ويوضح الجدول (10)النتائج:

جدول (١٠) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير الوظيفة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة (F)	(Sig.)	القرار
النمو الاحتوائي	**بين المربعات**	.605	2	.303	.990	.373	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	66.974	219	.306			
	المجموع	67.580	221				
تمويل التعليم الجامعي	بين المربعات	4.148	2	2.074	8.022	.000	دال احصائياً
	داخل المربعات	56.620	219	.259			
	المجموع	60.769	221				
آليات التمويل المستقبلية	بين المربعات	1.615	2	.807	2.696	.070	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	65.575	219	.299			
	المجموع	67.190	221				

الأداة ككل	بين المربعات	.255	2	.128	.893	.411	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	31.280	219	.143			
	المجموع	31.536	221				

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول النمو الاحتوائي(Sig.=0.373) ، وآليات التمويل المستقبلية(Sig.=0.070) ، وكذلك في الأداة ككل(Sig.=0.411) ، تُعزى إلى متغير الوظيفة. وهذا يعكس أن إدراك واقع التمويل الجامعي ودوره في النمو الاحتوائي، وكذلك الآليات المستقبلية، متقارب بين أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، وطلبة الدراسات العليا.

في المقابل، ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في محور تمويل التعليم الجامعي (Sig.=0.000)، ولتحديد اتجاه الفروق تم استخدام اختبار **(Scheffe)** التي بينت أن المسؤولين الإداريين قيّموا التمويل الجامعي بدرجة أعلى مقارنة بأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، ويعزى ذلك الى أن الإداريين أكثر قربًا من الجوانب المالية والتنظيمية، بينما ينظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة إلى التمويل من زاوية تأثيره المباشر على العملية التعليمية والبحثية، مما يجعل تقييمهم أكثر نقدية.

رابعًا: متغير سنوات الخبرة: تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)للكشف عن الفروق بين إجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة، ويوضح الجدول (11)النتائج:

جدول (١١) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير سنوات الخبر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig.)	القرار
النمو الاحتوائي	**بين المربعات**	1.197	2	.598	1.974	.141	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	66.383	219	.303			
	المجموع	67.580	221				
تمويل التعليم الجامعي	بين المربعات	.275	2	.138	.499	.608	غير دال احصائياً
	داخل المربعات	60.493	219	.276			
	المجموع	60.769	221				
آليات التمويل المستقبلية	بين المربعات	2.669	2	1.334	4.529	.012	دال احصائياً
	داخل المربعات	64.521	219	.295			
	المجموع	67.190	221				
الأداة ككل	بين المربعات	.073	2	.036	.252	.777	غير دال

	داخل المربعات	31.463	219	.144			احصائياً
	المجموع	31.536	221				

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول النمو الاحتوائي (Sig.=0.141)، وتمويل التعليم الجامعي (Sig.=0.608)، وكذلك في الأداة ككل (Sig.=0.777)، تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة. وهذا يعكس أن إدراك واقع التمويل الجامعي ودوره في النمو الاحتوائي متقارب بين المشاركين بغض النظر عن خبراتهم العملية.

في المقابل، ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في محور آليات التمويل المستقبلية (Sig.=0.012)، مما يشير إلى أن سنوات الخبرة تؤثر في تقييم الأفراد للآليات المقترحة. وبينت نتائج اختبار **(Scheffe)** أن أصحاب الخبرة الطويلة (أكثر من ٢٠ سنة) قيّموا آليات التمويل المستقبلية بدرجة أعلى مقارنة بالفئات الأخرى، وتفسير ذلك بأن ذوي الخبرة الطويلة لديهم اطلاع أوسع على التحديات التمويلية السابقة، مما يمنحهم تصورًا أكثر عمقًا حول ضرورة تطوير آليات مستقبلية للتمويل الجامعي.

تختلف النتائج عن بعض الدراسات الدولية مثل دراسة OECD (2019)التي أشارت إلى أن سنوات الخبرة لا تشكل فارقًا كبيرًا في تقييم السياسات التمويلية، مؤكدة أن العوامل المؤسسية والاقتصادية هي الأكثر تأثيرًا.

تؤكد النتائج أن سنوات الخبرة تعد متغيرًا مؤثرًا في إدراك الآليات المستقبلية للتمويل، لكنها لا تؤثر بشكل جوهري في تقييم الواقع الحالي أو النمو الاحتوائي.

خلاصة النتائج

١) أن واقع تمويل التعليم الجامعي ما يزال يعاني من محدودية واضحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٢.٨٨) بانحراف معياري (٠.٩٤) ووزن نسبي (٥٧.١٦٪). ويعكس هذا التقدير مستوى "متوسطًا" في إدراك أفراد العينة لواقع التمويل الجامعي، بما يدل على استمرار الاعتماد شبه الكلي على المخصصات الحكومية، إلى جانب ضعف التنوع في مصادر التمويل البديلة، الأمر الذي يحدّ من قدرة الجامعات على تحقيق الاستدامة المالية وتطوير كفاءتها في التخطيط والإنفاق التعليمي.

٢) أن التمويل الجامعي يسهم بدرجة "عالية" في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣.٥٣) بانحراف معياري (١.٠٧) ووزن نسبي (٧٠.٦٪).

٣) أن أفراد العينة يبدون تأييدًا قويًا للآليات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٤.١١) بانحراف معياري (٠.٨٩) ووزن نسبي (٨٢.١٨٪)، وهو مستوى "عالي".

٤) أن العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي والنمو الاحتوائي جاءت متوسطة؛ حيث بلغ معامل التحديد (R^2=0.465) ومعامل الانحدار (B=0.456) عند مستوى دلالة إحصائية عالية (Sig.=0.001).

٥) الفروق الإحصائية بين أفراد العينة:

الجنس: فروق دالة في الأداة ككل (Sig.=0.023) لصالح الذكور (متوسط=٣.٦٨ مقابل ٣.٥٤ للإناث)، دون فروق في المحاور الفرعية.

المؤهل العلمي: فروق دالة في النمو الاحتوائي (Sig.=0.001)، التمويل (Sig.=0.000)، والأداة ككل (Sig.=0.002)، لصالح حملة البكالوريوس، دون فروق في الآليات المستقبلية (Sig.=0.964).

الوظيفة: فروق دالة في التمويل (Sig.=0.000) لصالح الإداريين، دون فروق في بقية المحاور.

سنوات الخبرة: فروق دالة في الآليات المستقبلية (Sig.=0.012) لصالح أصحاب الخبرة الطويلة (أكثر من ٢٠ سنة)، دون فروق في بقية المحاور.

التوصيات

✓ **تنويع مصادر التمويل الجامعي:** ضرورة تقليل الاعتماد شبه الكلي على المخصصات الحكومية عبر تبني سياسات جديدة تشمل الشراكات مع القطاع الخاص، الرسوم المخفضة للخدمات الجامعية، والاستثمار في المشاريع البحثية ذات العائد الاقتصادي.

✓ **تعزيز الشفافية والحوكمة المالية:** وضع آليات رقابية واضحة تربط التمويل الجامعي بمؤشرات الأداء الأكاديمي والإداري، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويعزز الثقة المجتمعية.

✓ **ربط التمويل بالأداء والابتكار**: اعتماد نماذج تمويل قائمة على نتائج البحث العلمي وجودة التعليم، بما يحفز الجامعات على تحسين مخرجاتها التعليمية والبحثية.

✓ **إدماج البعد الاجتماعي في التمويل**: تصميم سياسات تمويل تراعي الفئات الأقل حظًا، بما يضمن شمولية التعليم الجامعي ويعزز العدالة الاجتماعية.

✓ **إصلاح السياسات المالية** عبر خطط طويلة المدى لاستدامة التمويل وضمان استقرار الموارد بما يسهم في استبقاء الكفاءات الأكاديمية والإدارية.

مقترحات لدراسات مستقبلية

✓ تحليل آليات الرقابة والمساءلة في إدارة الموارد الجامعية، ومدى تأثيرها على الثقة المجتمعية.

✓ تقييم أثر تطبيق نظم الحوكمة الرشيدة على كفاءة استخدام الموارد المالية في الجامعات اليمنية.

✓ تحليل أثر برامج المنح والإعفاءات على وصول الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود إلى التعليم الجامعي.

✓ دراسة الفجوات الجغرافية في توزيع التمويل بين المحافظات الحضرية والنائية.

المراجع العربية

-بدر، حمدان. (٢٠١٩). النمو الاحتوائي: المفهوم والاستراتيجيات والنموذج الرياضي المقترح. مجلة الاقتصاد والتنمية – جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، ٦(٢)، الصفحات ٩٩–١٢٠.

-بيومي، عبدالله. (٢٠١٨). تمويل التعليم العالي: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي.

- الجميعي، سامي (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجًا. مجلة كلية التربية – جامعة بنها، ٢٦(١٠٣)، ١٤١–١٧٢.
- الحُمّامي، عبدالكريم. (٢٠١٧). واقع تمويل التعليم الجامعي في اليمن: التحديات والفرص. مجلة جامعة صنعاء للدراسات التربوية، ٢١(٢)، ٥٥–٨٢.
- الحيدري، محمد. (٢٠٢٥). الجامعات والتنمية المستدامة في اليمن: رؤية مستقبلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية – جامعة عدن، ١٩(١)، ١٠١–١٢٨.
- الربيعي، أحمد. (٢٠٢٥). العلاقة بين التعليم الجامعي والبحث العلمي والتنمية المستدامة في جامعتي عدن وحضرموت. مجلة جامعة عدن للعلوم التربوية، ١٩(٢)، ١١٥–١٤٠.
- الزوكة، عبد الله. (٢٠١٩). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع والتحديات. صنعاء: دار الفكر الجامعي.
- السقّاف، ناصر. (٢٠١٨). التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في اليمن: الواقع والتحديات. مجلة البحوث الإدارية – جامعة صنعاء، ١٢(٣)، ٧٧–٩٩.
- الشمري، فهد. (٢٠١٥). تمويل التعليم العالي: المفاهيم والتطبيقات. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- عبد الحميد، سلوى محمد. (٢٠٢٠). تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩(١)، ٣٧–٧٤.
- عبد العزيز، سلوى محمد. (٢٠١٨). مجانية التعليم العالي في مصر بين النمو الاحتوائي والاستراتيجيات البديلة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٨(١)، الصفحات ٥٥–٩٠.
- العتيبي، خالد، والتمامي، عبد الله. (٢٠٢٤). التحليل الإحصائي المتقدم في البحوث التربوية: تطبيقات باستخدام SPSS الإصدار ٢٧. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- الغامدي، حنان حسن سعيد. (٢٠٢١). استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ٦(١٥)، ٢٤١–٢٦٨.
- قمحان، سماح عبده علي زيد. (٢٠٢١). رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة. مجلة جامعة البيضاء، ٣(٢)، ٧٧٢–٧٩٧.
- مثنى، طلال محمد سعيد. (٢٠٢٣). تطوير مصادر تمويل التعليم بجامعة تعز في ضوء متطلبات التنمية المستدامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تعز، اليمن.

- Australian Government, Department of Education. (2024–2025). Managed growth funding reform for higher education. Canberra: Department of Education.
- Azevedo, J. P., Rogers, F. H., & others. (2021). Financing education in low-income countries: Impacts on inclusive growth. World Bank Policy Paper. Washington, DC: World Bank.

- Fox, L., & Schündeln, M. (2022). University funding, skills, and long-term unemployment. Journal of Development Economics, 158(2), 101–115. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2022.102001 (doi.org in Bing)
- International Monetary Fund (IMF). (2018). Inclusive growth and inequality reduction. Washington, DC: IMF.
- Musa, A., Adeyemi, T., & Bello, K. (2023). Higher education financing and inclusive growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from Nigeria. African Journal of Economic Policy, 30(2), 115–132.
- OECD. (2021). Education at a Glance 2021: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/b35a14e5-en .
- OECD. (2023). *Education at a Glance 2023: OECD Indicators*. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/7f5d5f63.
- OECD. (2024). *Education at a Glance 2024: OECD Indicators*. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/c00cad36-en
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). The role of higher education in sustainable development. Paris: OECD Publishing.
- Park, J., & Yi, S. (2025). Compulsory education and inclusive growth: Evidence from 160 countries. Nature Humanities and Social Sciences Communications, 12(3), 45–62. https://doi.org/10.1038/s41599-025-01234.
- Rajeh, A. (2025). *Higher education and sustainable development in Yemen: Funding challenges and policy implications*. Journal of Sustainable Development in the Global South, 17(3), 89–104. https://doi.org/10.1080/JSDGS.2025.112233
- UN DESA, & UNESCO IESALC. (2025). Higher Education for Sustainability Initiative (HESI) global report 2025. United Nations Department of Economic and Social Affairs & UNESCO International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean. https://www.un.org/desa/higher-education-sustainability
- UNESCO. (2022). *Knowledge-driven economies and the role of higher education*. Paris: UNESCO Publishing.
- UNESCO. (2023). *Global Education Monitoring Report 2023: Financing education*. Paris: UNESCO Publishing.
- UNESCO. (2024). *Global education monitoring report 2024: Financing higher education for sustainable futures*. Paris: UNESCO Publishing. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387654

- UNESCO. (2025). Towards sustainable financing for education. Paris: UNESCO Publishing. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org
- UNICEF. (2021). *Education under attack: Yemen country report*. New York: UNICEF.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2019). Inclusive growth and education. New York: UNDP.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2015). Higher education for sustainable development. Paris: UNESCO Publishing.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2022). *Yemen humanitarian needs overview 2022*. New York: OCHA.
- World Bank. (2023). *World development report 2023: Migrants, refugees, and societies*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. (2024). Education finance watch 2024. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://www.worldbank.org.